التجربة الليبية في مجال تقييم الجودة والاعتماد في برامج الدراسات العليا

الدكتور حسين سالم مرجين
المركز الوطني لضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليمية والتدريبية
طرابلس – ليبيا
hussein@qaa.ly

الدكتور عادل محمد الشركسي
كلية العلوم
جامعة بنغازي – ليبيا
adelsharkasi@yahoo.com

الملخص: *تقدم هذه الورقة التجربة الليبية في مجال تقييم الجودة والاعتماد في برنامج الدراسات العليا، والتي جاءت من خلال تطبيق عملي على واقع الدراسات العليا في ليبيا وكذلك من خلال التغذية الراجعة الصادرة من المؤسسات التعليمية. لقد قام المركز الوطني لضمان الجودة (2008) بإصدار نموذجين للتقييم والاعتماد الأول خاص بالاعتماد المؤسسي الجامعي والثاني خاص بالاعتماد ألبرامجي (للدراسات الجامعية والدراسات العليا دون تميز) ولكن عند التطبيق لوحظ أن الدراسات العليا لها خصوصية تختلف عن الدراسات الجامعية يجب أن تأخذ في الاعتبار وكذلك آليات تقييم محاور الاعتماد (موجود – موجود جزئي – غير موجود) لم تكن عادلة، لذلك في هذه الورقة نقدم النموذج الليبي في مجال تقييم الجودة والاعتماد ألبرامجي لبرنامج الدراسات العليا من خلال تقسيم مجاور الاعتماد إلى عدد من الإبعاد التي بدورها قسمت إلى عدد من البنود، صنفت إلى بند أساسي وأخر داعم. كذلك اعتمدنا لتقييم هذه البنود على الدمج بين الأسلوب الكمي والأسلوب النوعي للتقييم.*

الكلمات المفتاحية: *ضمان الجودة، برامج الدراسات العليا: مدخلات – عمليات – المخرجات.*

المقدمة:

تستدعي تحقيق الجودة توفير خدمات ذات مواصفات محددة تأخذ بعين الاعتبار حاجات المتعلمين بغية تأهيلهم للاندماج في مجتمع الغد واستشراف المستقبل (محمد أمزيان – 2006– ص 11). حيث أصبح هناك اهتمام بالجودة والاعتماد من خلال وضع المعايير الجودة والاعتماد والتي تقود العمل في المؤسسات التعليمية نحو التميز والإبداع، كما أن تطوير هذه المعايير يحظى باهتمام كبير في منظومة التعليمية لجعلها منظومة تستجيب للتخطيط المستقبلي، كما أن مفهوم الجودة والاعتماد ليس مفهوما منفردا في رحاب المستجدات وإنما نجده مرفقا ومرتبطا بالعديد من المفاهيم كالدعوة إلى ربط التعليم بالتنمية المستدامة، وتحقيق التنمية البشرية على كافة الأصعدة...الخ، كما أن جودة المخرجات أصبحت هدفاً أساساً لكل مؤسسة تعليمية وأصبحت محكاً بناءً عليه تتم المقارنة بين المؤسسات، حتى أن الناس أصبحوا يفضلون التحاق أبنائهم بمؤسسة دون أخرى لاعتبارات الجودة والاعتماد وليس لاعتبار الرصيد التاريخي فقط والذي قد يكون تحقق لا بفعل الجودة في الأداء والمخرجات بل بفعل الظروف والاعتبارات الزمنية والسياسية التي حظيت بها جامعة دون أخرى.

وتتناول هذه الورقة تطور التجربة الليبية في تقييم الجودة والاعتماد لبرامج الدراسات العليا، كما تحاول الإجابة على بعض التساؤلات أهمها:

- ما هي المراحل التي مرت بها المعايير تقييم الجودة والاعتماد في برامج الدراسات العليا؟
- لماذا تطوير المعايير تقييم الجودة والاعتماد لبرامج الدراسات العليا؟ إضافة إلى تحديد الأسس والمرتكزات التي استندت عليها عملية التطوير؟
- المقارنة بين آليات تقييم الجودة والاعتماد السابقة والحالية؟

لمحة عن برامج الدراسات العليا في ليبيا:

يمكن تعريف برامج الدراسات العليا بأنها مجموع البرامج العلمية والبحثية التي تؤدي إلى الحصول على الإجازة العالية أو الدقيقة. حيث بدأت الدراسات العليا في ليبيا مع بداية السبعينيات من القرن الماضي بمحاولات متواضعة ومع بداية الثمانينيات بدأت تتوسع دون رؤية وإستراتيجية واضحة وبطرق غير منظمة مما جعلها تواجه العديد من الصعوبات والمشاكل التي أثرت سلباً على نوعية مخرجاتها.(الدراسات العليا بالداخل الواقع والطموحات، إدارة الدراسات العليا، اللجنة الوطنية للجامعات، 2010م، 7).

كما تهدف الدراسات العليا إلى إنتاج وتعميق العلم والمعرفة والارتقاء بالمستوى الثقافي والحضاري للمجتمع الليبي والإسهام

في تقدمه وازدهاره ويمكن تحديد أهم الأهداف في النقاط التالية (الدراسات العليا بالداخل الواقع والطموحات، إدارة الدراسات العليا، اللجنة الوطنية للجامعات، 2010م،20):

- تفعيل حركة البحث العلمي وخلق مناخ المناسب للإبداع والاختراع.
- تطوير وترسيخ قاعدة العلم والمعرفة بما يخدم التنمية وتطور المجتمع.
- إعداد كوادر مؤهلة من الأساتذة والباحثين وتؤهليهم تأهيلاً عالياً للمساهمة في النهوض بالتعليم العالي والبحث العلمي والتقليل من الاعتماد على الأساتذة غير الليبيين.
- توثيق التعاون والتواصل مع المؤسسات العلمية والبحثية داخلياً وخارجياً.
- العمل على ربط الجامعات بالمجتمع.
- تنمية روح البحث العلمي وتطوير أساليبه ومنهجياته.

وجاء قانون 18 لسنة 2010م بشان التعليم الذي ركز على أهمية الدراسات العليا بالداخل ودور مركز ضمان الجودة الذي يعمل على تحديد معايير الجودة والاعتماد لمختلف مستويات التعليم في ليبيا ومن بينها الدراسات العليا.

وبلغ عدد طلبة الدراسات العليا بالداخل(10608) طالب وطالبة في حين بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس(1721) أستاذ، وبلغ عدد البرامج المعتمدة من قبل إدارة الدراسات العليا (199) برنامج إما عدد التخصصات المعتمدة من قبل نفس الإدارة (96) تخصص. (الدراسات العليا بالداخل الواقع والطموحات، إدارة الدراسات العليا، اللجنة الوطنية للجامعات، 2010م،22)

- في حين حددت إدارة الدراسات العليا باللجنة الوطنية للجامعات أهم معوقات الدراسات العليا في تقريرها عن واقع وطموحات الدراسات العليا بالداخل لسنة 2010م في الآتي (الدراسات العليا بالداخل الواقع والطموحات، إدارة الدراسات العليا، اللجنة الوطنية للجامعات، 2010م، 24):
- غياب رؤية ورسالة وإستراتيجية واضحة المعالم للدراسات العليا بالداخل.
- عدم وجود هيكلية إدارية وتنظيمية فاعلة تحدد المهام والمستويات والاختصاصات تمكن من اتخاذ القرارات وتنفيذها.
- إتباع أساليب تقليدية لا يمكن أن تفرز مخرجات تفي بالغرض المطلوب.
- اعتماد مبدأ الكم وليس الكيف.
- عدم توفر الكتب الحديثة والدوريات والمراجع بشكل منتظم.
- عدم توفر التشجيع اللازم للترجمة والتأليف والنشر.
- عدم وجود خطة للتكامل بين الجامعات الليبية بالداخل لتأسيس مجموعات بحثية مشتركة تكون نواة للتعاون مع الجامعات الأجنبية بشكل أفضل.

كما أكدت إدارة الدراسات العليا باللجنة الوطنية للجامعات بأن برامج الدراسات العليا يجب أن ينظر إليها كموضوع استراتيجي، أكاديمي بحث ولابد من تطبيق المعايير المتفق عليها على الجميع ودون استثناء لضمان قدر من الجودة والمصداقية لمخرجات هذه البرامج.

لمحة عن معايير ضمان الجودة في ليبيا:

يعتمد المركز لاعتماد مؤسسات التعليم العالي على عدد من المعايير تم التوصل إليها من خلال الرجوع إلى المعايير العالمية الخاصة بالاعتماد وضمان الجودة، وانتقاء المعايير التي تبدو ملائمة ومنسجمة مع أهداف وغايات برامج الدراسات العليا في ليبيا. ونظراً لأهمية تطوير جودة المنظومة من خلال الأخذ بمنهجيات وإتباع آليات ضمان الجودة والاعتماد، لذا تم إنشاء المركز بناء على قرار رقم 164 لسنة 2006م الصادر عن ما كان يسمى باللجنة الشعبية العامة (سابقاً).

ويتمتع المركز بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة وهو الجهة المخولة قانونا بتطوير ومتابعة شؤون ضمان الجودة و الاعتماد في مؤسسات التعليم في ليبيا بقرار رقم 340 لسنة 2008 الصادر عن ما كان يسمى باللجنة الشعبية العامة (سابقاً).

ويمكن تقسيم مراحل اعتماد معايير تقييم الجودة والاعتماد لبرامج الدراسات العليا إلى مرحلتين:

- المرحلة الأولى: بداية تأسيس المعايير وهى الفترة الممتدة من 2008– 2010م
- المرحلة الثانية: التطوير والتحسين وهى الفترة الممتدة من بداية 2010م.

المرحلة الأولى: بداية تأسيس المعايير.

مع بداية العام 2008م تم إصدار دليل ضمان الجودة والاعتماد عن مركز ضمان الجودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي (الاسم القديم للمركز) وهو عبارة عن دليل لمحاور وإجراءات ضمان الجودة و الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي في ليبيا، و يشرح المبادئ الأساسية للنظام ومراحل التطبيق وآليات ضمان الجودة والاعتماد، حيث تصف الإجراءات والعمليات التي يتوقع من

مؤسسات التعليم العالي القيام بها لإدارة عمليات ضمان الجودة والتحسين المستمر داخلها، ويتضمن (دليل ضمان الجودة والاعتماد، مركز ضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليم العالي، 2007، 3):

- مفاهيم وتعريفات عامة
- معايير مؤسسات التعليم العالي
- إجراءات التراخيص والاعتماد
- مكتب ضمان الجودة
- الدليل الإرشادي لإجراءات التدقيق الذاتي والخارجي وإعداد التقارير
- نماذج طلبات الاعتماد
- متطلبات عامة للاعتماد

في حين كانت تتمثل آليات عمل المركز في اعتماد مؤسسات التعليم العالي الليبية بالآتي:

أولاً: الاعتماد المؤسسي:

ويتم من خلاله إجراء تدقيق وتقويم شامل للمؤسسة التعليمية بغرض التحقق من استيفائها وتحقيقها لمتطلبات محاور الاعتماد المحدده وحصولها على الاعتماد خلال فترة زمنية محددة من بدء مزاولة نشاطها التعليمي، بشرط حصول المؤسسة قبل ذلك على ترخيص مزاولة أنشطتها من الجهة المختصة. وتستند عملية الاعتماد المؤسسي على سلسلة من المعايير التي وضعت من قبل المركز والتي يجب توافرها في مؤسسات التعليم العالي وهي (نموذج تقييم رقم 1 معايير التدقيق البرامجي 2008):

1. رسالة المؤسسة وأهدافها.
2. التنظيم الإداري.
3. البرنامج التعليمي.
4. هيئة التدريس.
5. خدمات الدعم التعليمية.
6. الشؤون الطلابية.
7. المرافق.
8. الشؤون المالية.
9. البحث العلمي وخدمات المجتمع والبيئة.
10. ضمان الجودة والتحسين المستمر.

ثانياً: الاعتماد ألبرامجي:

ويختص هذا النوع من الاعتماد بإجراء تدقيق وتقويم شامل للبرامج التعليمية التي تقدمها المؤسسة بشكل منفرد بغرض التحقق من استيفائها وتحقيقها للمعايير الموضوعة وحصولها على الاعتماد بشكل دوري. في حين تستند عملية الاعتماد ألبرامجي على سلسلة من المعايير التي وضعت من قبل المركز والتي يجب توافرها في البرامج التعليمية وهي (نموذج تقييم رقم 2 معايير التدقيق ألبرامجي2008):

1. البرنامج التعليمي.
2. هيئة التدريس.
3. خدمات الدعم التعليمية.
4. الشؤون الطلابية.
5. المرافق.
6. ضمان الجودة والتحسين المستمر.

في حين كانت نتائج عملية التدقيق التي يقوم بها المركز تخلص إلى النتائج التالية:

1. **موجود:** تطبيق مثالي بشكل مستمر (100% من عدد النقاط المخصصة لكل بند بالمحور).
2. **موجود جزئيا:** يتم إتباع الممارسات الجيدة ولكن المؤشرات تدل على أنها لا تتم بشكل مستمر ولا توجد تقارير دورية (50% من عدد النقاط المخصصة لكل بند بالمحور).
3. **غير موجود:** لا يتم إتباع الممارسات الجيدة، أو أن تنفيذها بشكل نادر وغير مستمر (0% من عدد النقاط المخصصة لكل بند بالمحور).

كما كانت مؤشرات التقييم تنقسم إلى قسمين:

أولاً: لغرض الاعتماد المؤسسي:

1. عملية التقييم تتم بنظام النقاط حيث يتم إعطاء عدد XXX نقطة لمحاور الاعتماد والتي تم توزيعها حسب أهمية كل محور.
2. أثناء عملية التقييم للمحور الواحد يتم تقييم كل بند على حدة على أن لا يقل مجموع النقاط للمحور الواحد عن 60 % من النقاط المخصصة في كل محور للحصول على الاعتماد.
3. يتوقف الاعتماد المبدئي المؤسسي / البرامجي للمؤسسة على نسبة ما تحققه من نقاط في جميع محاور التقييم الواردة بدليل ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي وبما لا يقل على نسبة 70% من مجموع النقاط.

ثانيا: لغرض الاعتماد ألبرامجي:

1. تتم عملية التقييم بنظام النقاط حيث يتم تخصيص عدد XXX نقطة لمحاور الاعتماد ألبرامجي الستة والتي تم توزيعها حسب أهمية كل محور.
2. يتم تقييم كل بند على حدة على أن لا يقل مجموع النقاط للمحور الواحد عن 65 % من النقاط المخصصة في كل محور للحصول على الاعتماد.

3. تعتمد عملية منح الاعتماد ألبرامجي (المبدئي / النهائي) على مجموع النقاط في جميع محاور التقييم وبما لا يقل على نسبة 75% من مجموع النقاط الإجمالية.

وبشكل عام كانت في نتائج التدقيق على محورين تستند إلى:

1. نتيجة التقييم الكمي (الإطراءات، والتأكيدات، والتوصيات).
2. نتيجة الاستنتاجات والملاحظات.

بعد ذلك يصدر فريق التدقيق التوصية النهائية *بمنح* أو *عدم منح* تصنيف الاعتماد (المؤسسي أو ألبرامجي). كما كان من المفترض أن يكون هناك مكاتب للجودة في الجامعات والكليات والأقسام هي التي تقوم بالتقويم الذاتي لإعطاء صورة عن المؤسسة والبرامج التعليمية التي تقدمها، وبعد هذه المرحلة تأتي مرحلة التدقيق الداخلي ومن ثم يأتي التقييم الخارجي من قبل المركز وذلك للحصول على الاعتماد سواء أكان مؤسسياً أو برامجياً وصولاً للإبداع والتميز، ولكن بعض الجامعات لم تتمكن من تأسيس نواة جيدة لمكاتب الجودة بها، حيث أصبح ينظر إلى الجودة على كونها أداة للتفتيش والرقابة على العملية التعليمية وعلى الأستاذ الجامعي على وجه الخصوص، ومن هنا قام المركز بطرح عدة مبادرات ومقترحات عملية بعيدة عن الخيال والتصورات والرؤى الوهمية والقابلة للتطبيق في الواقع وتمثلت هذه المقترحات في الآتي (حسين مرجين، 2010م):

- ضرورة الإسراع بتفعيل مكاتب الجودة بكل الجامعات والكليات والأقسام.
- إنشاء صندوق لدعم جودة التعليم بالجامعات.
- عقد ورش عمل حول أهمية الجودة.
- ربط البحث العلمي بخدمة المجتمع وأن تسود ثقافة البحث العلمي الصحيحة بدلا من بحوث الترقيات وتحويل نتائج البحث العلمي إلى واقع ملموس بدلاً من مجرد أبحاث مكدسة فوق بعضها.
- أن تضع الجامعات الليبية في حسبانها التغيرات الكبرى التي لحقت ببيئة المجتمع.
- أن يكون لكل الجامعات رؤية ورسالة وأهداف واضحة.
- ضرورة وضع الخطط الإستراتيجية للجامعات وأن تكون واضحة محددة وتضع في حسبانها جميع الاحتياجات التعليمية وجميع التهديدات الداخلية والتحديات الخارجية مع توفر سياسات وخطط تفصيلية محددة الأهداف تترجم تلك الإستراتيجيات إلى واقع عملي.
- أن توضع هذه السياسات والخطط للمراجعة والتحديث باستمرار من أجل مواكبة التطور والتحديات التي تواجه برامج الدراسات العليا.

المرحلة الثانية: التحسين والتطوير.

وبدأت هذه المرحلة مع بداية العام 2010م وذلك بعد سلسلة من عمليات التدقيق التي قام بها المركز لعدد من برامج الدراسات العليا، والقيام بعمليات استطلاع ميداني لعدد من الجامعات الحكومية والتي تطرح برامج دراسات عليا، إضافة إلي قيام المركز بإجراء ورش عمل لجل الجامعات الحكومية للتعرف على المشاكل والمعوقات التي تعيق تطبيق الجودة بهذه الجامعات، أوصت جلها بضرورة تحسين وتطوير المعايير الأكاديمية، ومن أجل تطوير آليات تطبيق الجودة جاءت قرارات السيد مدير المركز رقم (27)، و(30)، و(35)، و(63) لسنة 2010م، القاضية بتشكيل فرق عمل بمراجعة طرائق وآليات التدقيق والاعتماد المبدئي والنهائي التي يقوم بها المركز للمؤسسات التعليمية بنوعيها العام والخاص في جانبيها المؤسسي وألبرامجي لتخرج معايير ضمان الجودة في ثوبها الجديد لتشمل على محاور التدقيق المؤسسي نموذج رقم (1)، و ألبرامجي للدراسة الجامعية نموذج رقم (2)، و ألبرامجي للدراسات العليا نموذج رقم (3)، إضافة إلى طرائق التقييم تيسيراً للمدققين في إجراء عملية التقييم وللعاملين بمكاتب الجودة وتحسين الأداء في الجامعات بالقيام بالتدقيق الداخلي والدراسة الذاتية وصولاً إلى تقييم واقعي وعادل للمؤسسات التعليمية للوقوف على نقاط القوة والضعف فيها ليتمكن أصحاب القرار فيها بمعالجة القصور والبناء على نواحي القوة في هذه المؤسسات في عملية تقويم تتوفر لها إمكانات مناسبة بهدف تجويد عمليات وأساليب التعليم والتعلم لإنتاج مخرجات متميزة.

ولعل يتبادر للذهن سؤال حول لماذا هذه الخطوة؟ والمتمثلة في تطوير معايير تقييم الجودة والاعتماد بالرغم من مدة تكوينها قصيرة لم تتجاوز السنتين. أن الإجابة على هذا التساؤل يدفعنا إلى البحث عن أسباب هذا التطوير والتحسين في تلك المعايير، حيث يمكن تحديد أهم تلك الأسباب في الآتي:

1. تعاني برامج الدراسات العليا من غياب التنسيق بين التخطيط للتعليم وما تتطلبه مشاريع التنمية وأهدافها.
2. أن مسالة تطوير محاور الاعتماد المؤسسي و ألبرامجي في مؤسسات التعليم العالي تأتي على قائمة اهتمامات التعليم العالي في ليبيا وذلك لارتباطها بالبحث العلمي والتنمية الشاملة بشكل عام.

3. تشهد برامج الدراسات العليا حالياً إقبالاً لم يسبق له مثيل وتنويعاً كبيراً في مجالاته.
4. بعض محاور وبنود المعايير السابقة غير واضحة المعاني، كذلك لا تنطبق على بعض البرامج التعليمية خصوصاً برامج الدراسات العليا.
5. آليات التقييم المعايير غير دقيقة، حيث تحتوي على عبارات التالية: (موجود- موجود جزئي – غير موجود)
6. وجود العديد من الاتفاقيات الإقليمية والدولية مع جامعات ومؤسسات بحثية مما سيفسح المجال وبشكل أوسع للخبرات الليبية للإطلاع على خبرات الجامعات والمراكز البحثية الإقليمية والدولية.
7. تزايد الوعي بالأهمية الحيوية بالنسبة للتنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ولبناء الكوادر اللازمة لتنمية مجالات البحث والتطوير، والذي يشهد العديد من التحديات التي تتركز في كيفية ملاحقة التطورات والمتغيرات المتسارعة محليا وإقليميا ودوليا.

واستمر عمل فرق تطوير معايير الجودة والاعتماد قرابة العام، حيث تم إنجاز:

- نموذج التقييم ألبرامجي لتدقيق جودة واعتماد برامج الدراسات العليا.
- نموذج التقييم ألبرامجي لتدقيق جودة واعتماد برامج الدراسات الجامعية.
- نموذج التقييم المؤسسي لتدقيق جودة واعتماد برامج الدراسات العليا.
- دليل الشواهد والأدلة لكل هذه المعايير.
- كما ارتكزت عملية انجاز تطوير وتحسين المعايير الجودة والاعتماد على مجموعة من الأساليب وفق المنهجية التالية:
- تشكيل فرق عمل تضم مجموعة من الخبراء الوطنيين.
- تجميع الأدبيات ذات العلاقة. (تطويع بعض المعايير الدولية بما يتواءم وواقع الدراسات العليا فى ليبيا).
- جمع المعلومات والبيانات من تقارير فرق التدقيق السابقة وتحليلها واستنتاج أهم التحديات والممارسات الناجحة في العملية التعليمية.
- تشكيل فريق لإعداد الصياغة النهائية لمحاور الاعتماد ألبرامجي.
- عرض الإنتاج على مجموعة من خبراء (وطنيين وأجانب).
- إقامة ورشة عمل موسعة حول معايير التدقيق ألبرامجي للدراسات العليا لإطلاع القائمين على المؤسسات التعليمية والحصول غلى التغذية الراجعة لغرض التطوير والتحسين لهذه المعايير.

كما قسمت محاور التدقيق ألبرامجي للدراسات العليا الجديدة بناءً على السمات العامة للأنشطة والعمليات والوظائف التي يتكون منها برنامج الدراسات العليا، وهذا التقسيم قصد منه مساعدة القائمين على البرنامج في إعداد دراستهم الذاتية، وكذلك مساعدة المدققين عند القيام بعملية التدقيق، حيث تعتمد عملية تدقيق برامج الدراسات العليا على خمسة محاور رئيسة، كل محور قُسم إلى عدد من الأبعاد، وكل منها مقسم إلى عدد من البنود، على النحو التالي(دليل ضمان الجودة، 2011):

المحور الأول: مواصفات البرنامج التعليمي:

لكل برنامج تعليمي رؤية تعبر عن التطلعات بعيدة المدى للقائمين عليه، كما يتطلب التخطيط والتطوير الفعال، وأن يكون لدى برنامج الدراسات العليا صيغة أو عبارة رسالة موجزة وواضحة، تعبر في أسطر قليلة عن الرسالة الرئيسة للبرنامج، حيث يمكن استخدامها كدليل للتخطيط والتطوير. كما يجب ربط الأهداف والغايات برسالة المؤسسة، لتكون الأهداف محددة واضحة وقابلة للقياس والتطوير، وأن تتضمن مستويات الأداء المطلوب الوصول إليها مع تحديد المدة اللازمة لذلك. كما يجب أن يحتوي هذا المحور على مكونات البرنامج من مقررات، والذي يتضمن توصيفاً تفصيلياً لتلك المقررات كما جاء في باب المعايير العامة، وأن يتضمن تقارير المقررات التي تبين أن جميع المقررات في البرنامج تسهم بفاعلية في عمليتي التعليم والتعلم المطلوبتين في البرنامج بطريقة تكاملية.

المحور الثاني: اللوائح والنظم التعليمية:

يجب أن يؤكد برنامج الدراسات العليا أن الأنظمة الداخلية والأدلة الإجرائية تبين فاعلية تلك الأنظمة والإجراءات في التعامل مع قضايا العمل الأساسية داخل المؤسسة التعليمية شاملة اللوائح العامة التي تخص الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، والموظفين، والملاك الوظيفي والفني والعلمي. كما يجب على إدارة البرنامج أن تبرهن على أن اللوائح والأنظمة معتمدة وواضحة و مفعلة و في متناول جميع المستفيدين.

المحور الثالث: المصادر والتقنيات التدريسية:

هذا المحور يهتم بكل ما يحتاجه برنامج الدراسات العليا من متطلبات شاملة لأعضاء هيئة التدريس، وخدمات الدعم التعليمية والمرافق. ففيما يخص أعضاء هيئة التدريس يجب أن تبرهن إدارة البرنامج أن أعضاء هيئة التدريس ذوو مستويات من

المعرفة والمهارة تتناسب مع البرامج التي سيتولون تدريسها، كما يجب أن تكون هناك سياسات لتطوير أداء عضو هيئة التدريس. و لا يعني تقييم مؤهلات وخبرات أعضاء هيئة التدريس التحقق من أن لديهم مؤهلات بالمستوى المطلوب وحسب، وإنما يعني التحقق مما إذا كانت لديهم المعرفة والمهارة التي تتناسب مع المقررات التي سيتولون تدريسها أم لا. أما فيما يخص خدمات الدعم التعليمية فيجب على إدارة البرنامج تقديم الأدلة والبراهين على أن خدمات الدعم التعليمية تتضمن مجالات متعددة، منها المكتبات والترتيبات التي تكفل الوصول للمراجع الإلكترونية وغيرها من المواد، تبعاً لاحتياجات البرامج التي تقدمها وبالكمية الكافية. وكذلك يجب أن توفر مرافق المؤسسة التعليمية بيئة صحية، آمنة، وجذابة، للطلبة وأعضاء هيئة التدريس وجميع العاملين في المؤسسة التعليمية، على أن تتطابق مع شروط ومتطلبات التعليم والتعلم.

المحور الرابع: الإدارة الأكاديمية:

يختص هذا المحور بالتدقيق على الإدارة والتوثيق والمعلومات والنشر بوجود هيكل تنظيمي مناسب معتمد ومعلن لإدارة البرنامج، ونظام شامل لدى البرنامج لحفظ ملفات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، يحتوي على جميع المستندات الشخصية والإدارية والأكاديمية، والأدلة المنشورة لكل أعضاء هيئة التدريس والطلاب. وفي هذا السياق لابد من تقديم المستندات التي تثبت فاعلية الأنظمة المتعلقة بالإدارة ومدى إتباع الممارسات الجيدة بالخصوص. كما يجب إثبات أن الأنظمة الإدارية يتم تقويمها وتطويرها بصفة دورية ومنتظمة بناءً على براهين وأدلة حقيقية، كما ينبغي أن تكون التفسيرات مُعزّزة بالآراء المستقلة فضلاً عن ضرورة تلاؤمها مع رسالة المؤسسة التعليمية.

المحور الخامس: ضمان الجودة والتحسين المستمر:

هذا المحور يختص بالتدقيق على فاعلية الآليات المستخدمة في تقييم الأداء ألبرامجي والنتائج التي تحصل عليها. كما يجب على المؤسسة تقديم البراهين على أن تحسين جودة البرنامج جزء من عمليات التخطيط التي تقوم بها المؤسسة التعليمية بشكل دوري، في دورة دائمة من التخطيط، والتنفيذ، والتقويم، والمراجعة. ويجب على المؤسسة إثبات أن متابعة الأداء جزء من النظام، وأنه يُحدّث بشكل دوري على مكونات البرنامج على الأقل مرة واحدة كل سنة، مع مراجعة شاملة للبرامج ونشاطاته عموماً مرة واحدة على الأقل كل أربع سنوات.

آليات تقييم الاعتماد ألبرامجي للدراسات العليا:

كما جاءت آليات التقييم لتكون أكثر دقة وتحديداً، حيث قُسمت البنود بمحاور التدقيق للحصول على الاعتماد المؤسسي أو ألبرامجي إلى بنود أساسية وأخرى داعمة (نموذج التقييم المؤسسي لتدقيق جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، 2012).

- ***البند الأساسي:***

يعتبر المفتاح لاستكمال التدقيق لباقي بنود البعد التابع له والذي يجب توافره في البرنامج لإتمام عمليات التدقيق لباقي هذه البنود ولا يتم احتساب نقاط له

- ***البند الداعم:***

لا يمنع عدم توافره من استكمال عمليات التدقيق لباقي البنود إلا أن عدم تحقيقه يؤثر في فاعلية البرنامج، وبالتالي يؤثر على نتيجة التقييم.

الإجابة على البند الأساسي:

1. **الإجابة بـــ(نعم):** تعني أن مؤشرات وممارسات البند موجودة ومطبقة بشكل مستمر ودائم، حيث يتم تقييم الجودة بالمقارنة مع مؤشرات الأداء المُدعّمة بالأدلة والشواهد.
2. **الإجابة بـــ ("لا"):** تعني أن مؤشرات وممارسات البند غير موجودة أصلاً، أو أنها موجودة جزئياً، أو أن تنفيذها لا يتم بشكل فعال ومستمر، وبالتالي تؤثر على العملية التعليمية، وفي هذه الحالة لا يتم التقييم أو التدقيق على باقي بنود البعد ويُعطى لباقي بنود البعد (صفر).

الإجابة على البند الداعم:

1. **الإجابة بـــ "لا":** تعني أن مؤشرات وممارسات البند غير موجودة كلياً أو أنها غير مطبقة على الرغم من أهميتها، وبالتالي يُعطى صفر لهذا البند.
2. **الإجابة بـــ "نعم":** يتكون من نوعين من التقييم:
3. **النوع الأول:** بند لا يحتوي على مستويات تكون الإجابة عليه أما (بنعم) أو (لا) ويُعطى ثلاث نقاط في حال أن مؤشرا ت وممارسات البند المشار إليها متحققة.

النوع الثاني: بند يتكون من مستويات عديدة، في هذه الحالة يتم تقييم الأداء المُدعّم بالأدلة والشواهد على **التصميم والتطبيق والفاعلية** حسب أربعة مستويات (جدول 2).

لا ينطبق: يعني أن الممارسات المشار إليها لا تنطبق أو ليس لها علاقة بأنشطة المؤسسة أو البرنامج، وعليه لا تدخل ضمن سلم التقييم.

تتم عملية التقييم بنظام الدرجات، حيث يتم تخصيص عدد 3000 درجة لمحاور الاعتماد، يتم توزيعها حسب أهمية كل محور، ومن ثّم تُقسم درجات المحور على البنود المكونة له كما هو موضح في الجدول (1) (نموذج التقييم ألبرامجي لتدقيق جودة واعتماد برامج الدراسات العليا 2012)

جدول (1) يوضح توزيع الدرجات على محاور الاعتماد حسب أهمية كل محور، ومن ثّم تُقسم هذه الدرجات على البنود المكونة له.

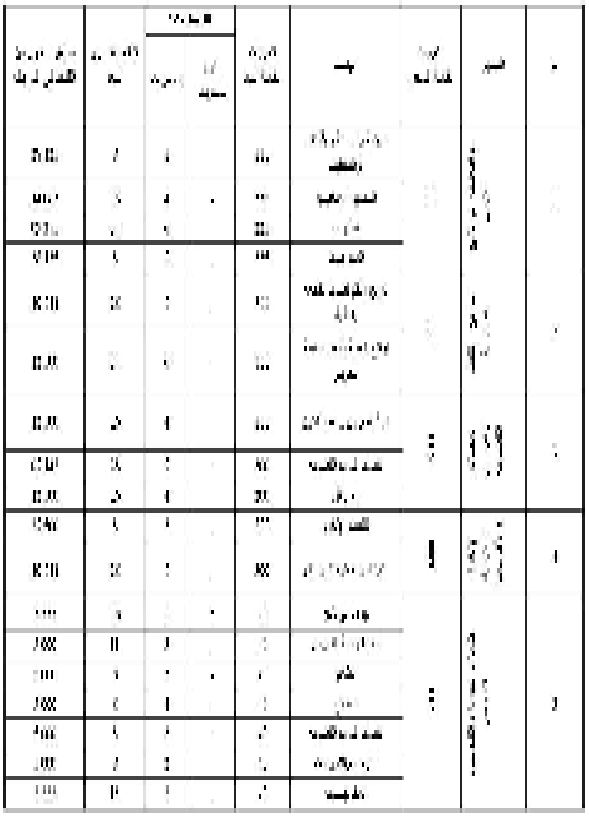

جدول (2) يوضح النقاط الممنوحة لكل بند من بنود محاور الاعتماد ألبرامجي للدراسات العليا.

الإجابة	النقاط	الوصف	التفسير
	4	متميز	توفر مؤشرات وممارسات البند بشكل متميز، من حيث التصميم والتطبيق والفاعلية العالية.
	3	جيد جداً	توفر مؤشرات وممارسات البند بشكل جيد جداً من حيث التصميم والتطبيق،
	2	جيد	توفر مؤشرات وممارسات البند بشكل جيد من حيث التصميم والتطبيق،
	1	ضعيف	توفر مؤشرات وممارسات البند بحدودها الدنيا، وتحتاج إلى تطبيق وتفعيل
لا	0	انعدام الجودة	مؤشرات وممارسات البند المطلوبة غير متوفرة.

جدول (3) يوضح تقييم الأداء ألبرامجي النهائي للدراسات العليا.

النسبة	مستوى الجودة	تقييم فاعلية البرنامج التعليمي	مدة الاعتماد
%95 – %100	متميزة	جميع مؤشرات وممارسات البرنامج متميزة وبعضها فعالة، إضافة إلى وجود ممارسات يمكن أن تكون نموذجاً يحتذى به.	خمس سنوات
%85 – %94	فعالة	جميع مؤشرات وممارسات البرنامج على الأقل جيدة وبعضها متميز، إضافة إلى وجود بعض الممارسات التى يمكن أن تكون فعالة.	أربع سنوات
%80 – %84	نشطة	جميع مؤشرات وممارسات البرنامج ممارسات مطلوبة، ولايوجد فيها مواطن ضعف كثيرة، و بها ممارسات أكثر من جيدة.	ثلاث سنوات
%75 – %78	حسنة	مؤشرات وممارسات البرنامج مقبولة من نواحٍ عدة، وتوجد بعض الممارسات الجيدة، ولا يوجد بها مواطن رئيسة تحتاج إلى تطوير يؤثر على العملية التعليمية.	سنتان
%65 – %74	تأهيل	يوجد بالبرنامج مواطن ضعف رئيسة تؤثر على العملية التعليمية، لذا تحتاج إلى بذل جهد كبير للتحسين والتطوير.	غير معتمد، ويُعطى سنة واحدة للتحسين.

ملاحظة:

بعد الحصول على التقديرات المتحققة للبرنامج عن كل البنود المتضمنة في أبعاد محاور الاعتماد، يتم استخراج الدرجات التي يستحقها البرنامج عن كل محور من هذه المحاور، وذلك بإيجاد حاصل جمع النقاط مضروباً في معامل التحويل لكل بُعد.

تعتمد عملية منح الاعتماد ألبرامجي المبدئي أو النهائي للدراسات العليا على الآلية التالية:

- **فى حال الاعتماد ألبرامجي المبدئي** يتم تقييم كل بند من البنود الداعمة المكونة لكل محور وإعطاؤه النقطة المناسبة، بعد ذلك يتم أخذ مجموع هذه النقاط ؛ لتُحسب الدرجات المتحصل عليها في المحور، والتي يجب ألاَّ تقل عن نسبة 60% من الدرجات المخصصة له.

- **أما في حال الاعتماد ألبرامجي النهائي** يتم تقييم كل بند من البنود الداعمة المكونة لكل محور وإعطاؤه النقطة المناسبة، بعد ذلك يتم أخذ مجموع هذه النقاط ؛ لتُحسب الدرجات المتحصل عليها في المحور، والتي يجب ألا تقل عن نسبة 65% من الدرجات المخصصة للمحور.
- **تعتمد عملية منح الاعتماد ألبرامجي المبدئي** على مجموع الدرجات في جميع محاور الاعتماد، والتي يجب ألا تقل عن 2100 درجة، تمثل نسبة 70% من 3000 درجة.
- **تعتمد عملية منح الاعتماد ألبرامجي النهائي** على مجموع الدرجات في جميع محاور الاعتماد، والتي يجب ألا تقل عن 2250 درجة، تمثل نسبة 75 % من 3000 درجة.

يصدر المركز قراراً بمنح البرنامج الأكاديمي اعتماداً مبدئياً برامجياً لمدة لا تتجاوز سنتين، أما في حال الاعتماد النهائي ألبرامجي فتكون مدة الاعتماد مصنفة حسب النسبة المئوية ومستوى الجودة. وفي حال وجود بعض الخلل أو القصور في الأداء، يُمنح البرنامج الاعتماد المشروط بمهلة محددة لا تتجاوز السنة للتصحيح ويطلب من البرنامج عدم قبول طلبة جدد يخضع بعدها لعملية تدقيق ثانية، يمنح بعدها الاعتماد في حال قيام البرنامج بتصحيح أوجه الخلل والقصور، وفي حال عدم تصحيح أوجه الخلل والقصور، يتم تعديل القرار إلى الرفض، حيث يتوجب على المركز مخاطبة جهات الاختصاص لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بحفظ مصالح الطلبة والعاملين بالبرنامج.

الخلاصة:

بناء على ما تقدم يظهر جلياً بان التجربة الليبية في مجال تقييم الجودة والاعتماد في برامج الدراسات العليا ممزوجة بممارسات وأساليب ومؤشرات التعليمية تفسر واقع العملية التعليمية في برامج الدراسات العليا في ليبيا، وبالتالي تمثل نقطة البداية لتطوير وتحسين ضمان الجودة وتطبيقها في برامج الدراسات العليا، وتؤكد من ناحية أخري على توجه عام تتقارب فيه كل برامج الدراسات العليا في ليبيا بغض النظر عن مستواها التطويري وحجمها.

إن نموذج التقييم ألبرامجي الخاص ببرامج الدراسات العليا يعتبر أساسي لتحسين الجودة والاعتماد عن طريق تأمين مؤشرات لبرامج الدراسات العليا في ليبيا للاستفادة من مواطن القوة ومعالجة مواطن الضعف إضافة إلى التعرف على الفرص والتحديات وصولاً إلى تحسين أداء برامج الدراسات العليا. كما يخدم هذا النموذج ليركز الانتباه على الأساليب المتبعة لتحقيق أداء أفضل في برامج الدراسات العليا.

المراجع:

1. د.محمد أمزيان، تدبير جودة التعليم، مطابع أفريقيا الشرق،دار البيضاء 2005م.
2. د. حسين مرجين، الجودة في الجامعات، منشورات مركز ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، 2010م، طرابلس – ليبيا
3. الدراسات العليا بالداخل الواقع والطموحات، منشورات إدارة الدراسات العليا، اللجنة الوطنية للجامعات، 2010م، طرابلس – ليبيا.
4. نموذج تقييم رقم 1 معايير التدقيق المؤسسي، منشورات مركز ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي 2008م، طرابلس – ليبيا.
5. نموذج تقييم رقم 2 معايير التدقيق ألبرامجي، منشورات مركز ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي 2008م، طرابلس – ليبيا.
6. دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، منشورات مركز ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، 2008 م، طرابلس – ليبيا.
7. دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، منشورات المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، طرابلس – ليبيا 2012م.
8. نموذج التقييم ألبرامجي لتدقيق جودة واعتماد برامج الدراسات العليا، منشورات المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، 2012م، طرابلس – ليبيا.
9. نموذج التقييم المؤسسي لتدقيق جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، منشورات المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، 2012م، طرابلس – ليبيا.